

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9414

الجمعة، 8 أيلول/سبتمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد خوجة (ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا
	إكوادور السيد بيريس لوس
	الإمارات العربية المتحدة السيد أبو شهاب
	البرازيل السيد فرانسوا دانيوز
	سويسرا السيدة بيرسفي
	الصين السيد غنغ شوانغ
	غابون السيد بيانغ
	غانا السيدة هاكلان
	فرنسا السيد دو ريفيير
	مالطة السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق السيد فيرنانديس
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد وود
	اليابان السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-26381 (A)



افتُتِحَت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

صون سلام وأمن أوكرانيا

وإصابة عشرات آخرين، حسبما أفادت الأنباء. وفي اليوم نفسه، أفادت التقارير بأن هجوما روسيا بطائرة مسيرة على ميناء إسماعيل على نهر الدانوب، في منطقة أوديسا، أسفر عن مقتل شخص واحد وإلحاق أضرار بالمرافق الزراعية والمنشآت المرفئية، وفقا لمسؤولين محليين.

إن الهجمات المستمرة التي لا هوادة فيها والتي تستهدف البنية التحتية للحبوب في أوكرانيا على موانئ البحر الأسود ونهر الدانوب، بعد أن قررت روسيا عدم تمديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، تهدد بعواقب بعيدة المدى على الأمن الغذائي العالمي. ويحظر القانون الدولي شن هجمات تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المواد اللازمة لإنتاج الأغذية وتوزيعها.

إننا نقرب الآن من الذكرى السنوية الأولى للمحاولة غير القانونية من جانب الاتحاد الروسي لضم مناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا في أوكرانيا من خلال تنظيم ما يسمى بـ "الاستفتاءات" غير القانونية في تلك المناطق في أواخر أيلول/سبتمبر 2022. وأود أن أؤكد من جديد أن الأمم المتحدة لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بسيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، بما في ذلك مياهها الإقليمية.

وقد أعيد التأكيد بشكل لا لبس فيه على هذا الموقف المبدئي الواضح للأمم المتحدة، الذي يدعمه ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022، عندما اتخذت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة القرار دإط-4/11، الذي صوتت 143 دولة عضوا مؤيدة له وعارضته خمس دول وامتنعت 35 دولة عن التصويت. وأدان القرار

"قيام الاتحاد الروسي بتنظيم استفتاءات مزعومة غير قانونية في مناطق تقع داخل حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً ومحاولة ضمّ مناطق خيرسون ودونيتسك وزابوريجيا ولوهانسك الأوكرانية بصورة غير مشروعة" (قرار الجمعية العامة دإط-4/11، الفقرة 2)

وأكد القرار أن تلك الإجراءات

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إستونيا وأوكرانيا وإيطاليا وبولندا وتشيكيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ميروسلاف ينتشا، مساعد الأمين العام لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ينتشا.

السيد ينتشا (تكلم بالإنكليزية): ما زال الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا، الذي يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، يسبب معاناة واسعة النطاق لشعب أوكرانيا الذي يواجه يوميا هجمات مكثفة ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية. ومنذ شباط/فبراير 2022، تحققت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من سقوط 17 717 ضحية في صفوف المدنيين: 9 511 قتيلًا و 17 206 جرحى. وقُتل ما لا يقل عن 549 طفلا وأصيب 1 166 طفلا آخر.

وفي أحدث مثال على المعاناة التي يسببها الغزو الروسي للمدنيين في جميع أنحاء البلد، تعرضت سوق مزدحمة في كوستيانتينيفكا، في منطقة دونيتسك في أوكرانيا، قبل يومين فقط لهجوم صاروخي في وضح النهار، مما أسفر عن مقتل 16 شخصا، من بينهم طفل،

”لا صحة لها بموجب القانون الدولي ولا تشكل أساساً لأي تغيير في مركز هذه المناطق الأوكرانية“ (المرجع نفسه، الفقرة 3).

الدولي وقرارات الجمعية العامة. ولا تزال الأمم المتحدة على استعداد لدعم جميع الجهود الهادفة لتحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ينتشا على إحاطته.

وبالمثل، ووفقاً لقرار الجمعية العامة 262/68، المتخذ في 27 آذار/مارس 2014، فإن محاولة روسيا ضم جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول بأوكرانيا لا تزال باطلة ولا تحظى باعتراف المجتمع الدولي. وكما أكد الأمين العام، فإن أي ضم لأراضي دولة من جانب دولة أخرى نتيجة للتهديد باستعمال القوة أو استعمالها يشكل انتهاكاً لمبادئ الميثاق والقانون الدولي.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لألبانيا.

أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته بشأن التطورات الأخيرة في أوكرانيا.

لنعد بالزمن إلى الوراء للحظة. في بداية الغزو الشامل لأوكرانيا، هرع الكرملين لإقناع العالم بأن روسيا ليس لديها خطط لاحتلال الأراضي الأوكرانية وبأن الغرض الوحيد من التدخل العسكري هو تجريد البلد من السلاح - مع التركيز بالكامل على البنية التحتية العسكرية - وأخيراً، بأن السكان المدنيين ليس لديهم ما يخشونه. وبعد 562 يوماً من حرب لا هوادة فيه، ندرك أن كل شيء كان كذبا - كذبة كبيرة - وأن الواقع القاسي بين الحقيقة كما هي.

إننا نعلم الآن أن هدف روسيا كان حرمان أوكرانيا من وجودها؛ وعندما فشلت، ركزت على الجزء الشرقي من أوكرانيا. والحقيقة المحزنة هي أن روسيا لم تتوقف قط عن قصف المناطق الحضرية والسكنية بالرشق بالقنابل والصواريخ والطائرات المسييرة التي ترتطم بالمنازل والمباني السكنية. وتحولت قرى وبلدات ومدن بأكملها إلى حطام. وتُمر نحو 50 في المائة من البنية التحتية لتوليد الطاقة في أوكرانيا. والآن، تهاجم روسيا الموانئ وصوامع الحبوب، كما سمعنا في الأيام الأخيرة. وتحولت مساحات شاسعة من المناطق الشرقية إلى حقول ألغام. وبدلاً من تحقيق هدف سياستها المتمثل في تجريد أوكرانيا من السلاح، أصبحت روسيا في حقيقة الأمر - وعن غير قصد وفي تأثير عكسي تماماً، الراعي الأكبر في جعل البلد أقوى بكثير وأفضل تسليحاً وأكثر تجهيزاً للدفاع عن نفسه.

أما فيما يتعلق بالكلام عن حماية المدنيين، فليس من الممكن حتى وصفه بأنه مزحة سخيفة. فقد قُتل حوالي 10 000 أوكراني. وشُرد الملايين داخل البلد وخارجه. ورُحل آلاف الأطفال قسراً إلى

وفي ذلك الصدد، يساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن الاتحاد الروسي يجري ما يسمى بالانتخابات في مناطق أوكرانيا الخاضعة حالياً للسيطرة العسكرية الروسية المؤقتة. إن تلك الانتخابات المزعومة في المناطق المحتلة من أوكرانيا ليس لها أسس قانونية. ونذكر أيضاً بأن الاتحاد الروسي، بوصفه السلطة القائمة بالاحتلال، ملزم بموجب القانون الدولي الإنساني باحترام قوانين أوكرانيا السارية في المناطق التي يحتلها إلا في حالات الضرورة القصوى التي تحول دون ذلك.

وما زلنا ندين أي أعمال يمكن أن تزيد من تصعيد الحالة أو تدهورها. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الاحتياجات الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في مناطق أوكرانيا الخاضعة حالياً للسيطرة العسكرية المؤقتة للاتحاد الروسي وعدم إمكانية الوصول إلى تلك المناطق.

وفي العام الماضي، حذر الأمين العام من أن قرار روسيا المضي قدماً في محاولتها ضم الأراضي الأوكرانية بشكل غير قانوني من شأنه أن يزيد من تعريض آفاق السلام للخطر. ومما يؤسف له أنه بعد مرور عام، وفي خضم استمرار القتال العنيف والهجمات غير المقبولة ضد المدنيين الأوكرانيين والبنية التحتية المدنية، فإن أحدث هذه المحاولات غير القانونية لتنظيم ما يسمى بالعمليات الانتخابية الجديدة في المناطق المحتلة من أوكرانيا تزيد من تقويض آفاق السلام. وكما ذكر الأمين العام مراراً، نحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى سلام عادل ودائم في أوكرانيا، تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون

الأشخاص المشاركون في تنظيم ما يسمى بالانتخابات عملاً غير قانونياً وسيُحاسَبون في يوم من الأيام. وربما تأمل روسيا أن يقبل المجتمع الدولي المنهك مع مرور الوقت بسياسة الأمر الواقع التي تنتهجها في صمت. وهي مخطئة. فتصرفاتها غير القانونية لاغية وباطلة ولن يُقبل استيلائها على الأراضي.

إن الحرب في أوكرانيا تشكّل لحظة فاصلة ولا يمكن أن تصبح الوضع الطبيعي الجديد. ولا بد من إنهاؤها لأن نهايتها تعني إنهاء الطموحات الإمبريالية. ونذكر الآن أن الحرب في أوكرانيا لا تتحصر في أوكرانيا فحسب. فقد كانت لها بالفعل تبعات عالمية على الطاقة والإمدادات الغذائية وتعددية الأطراف والمؤسسات الدولية، بما في ذلك هذا المجلس، الذي يفقد فعاليته شيئاً فشيئاً. ونكرر دعوتنا لروسيا إلى وقف الحرب والدخول في حوار لإيجاد حل من خلال المفاوضات، لا بالقوة، والعودة إلى صفقة الحبوب والتوقف عن استخدام الأمن الغذائي سلاحاً. وكلما سارع الكرملين إلى التسليم بأن هذه الحرب طريق مسدود خطير، كان ذلك أفضل للجميع - لأوكرانيا وشعبها وأوروبا وأمنها وللعالم النامي وللملايين المحتاجين، وكذلك للروس ومستقبلهم.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

دعت ألبانيا، بدعم من الولايات المتحدة، إلى عقد هذه الجلسة اليوم بسبب استمرار انتهاك الاتحاد الروسي الصارخ لميثاق الأمم المتحدة من خلال اعتدائه على سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وممارسته العنف ضد الشعب الأوكراني. ففي 31 آب/أغسطس، بدأت روسيا في إجراء انتخابات صورية في المناطق الأوكرانية التي تحتلها، بالتزامن مع الانتخابات الإقليمية السنوية التي تجرى في جميع أنحاء روسيا. ويأمل الكرملين أن تُظهر الانتخابات الصورية سيطرته على الأراضي المحتلة، بيد أنها ليست أكثر من حيلة دعائية. وليس

روسيا. وكما دُكر، وقبل يومين تحديداً قُتل 17 شخصاً، من بينهم طفل، بصاروخ ضرب أحد الأسواق العامة في دونباس.

وبالنظر إلى الفشل الذريع للدولة في خططها الأولية، عاد الكرملين إلى دليله الإرشادي. أولاً، غزا الأراضي. وبعد ذلك، أُجبر الأوكرانيون على المغادرة. ثم بدأ مباشرة التمثيلية المألوفة لإضفاء الشرعية على الغزو. وفي أيلول/سبتمبر من العام الماضي، أدانت 143 دولة من دول الجمعية العامة الاستفتاءات الصورية على ضم أربع مناطق أوكرانية، معلنة أنها غير شرعية بموجب القانون الدولي. والآن، تخطط روسيا لإجراء انتخابات محلية غير قانونية في تلك المناطق الأربع من أوكرانيا.

ولدينا بعض الأسئلة البسيطة التي تتطلب أجوبة مباشرة. بموجب أي جزء من القانون الدولي هاجمت روسيا واحتلت أجزاء من أراضي بلد آخر، جارتها أوكرانيا؟ وبموجب أي مادة من ميثاق الأمم المتحدة ضمت روسيا جزءاً من أراضي نفس البلد، أوكرانيا؟ وكيف يمكن لمقام عضو دائم في مجلس الأمن، كلفه أعضاء الأمم المتحدة بالواجب النبيل المتمثل في دعم الميثاق وضمان السلام والأمن، أن يستقيم مع سلوك دولة مارقة تخالف القانون وتقتل المدنيين وترتكب جرائم؟

إن الإجابات على هذه الأسئلة حاسمة لأنها لن تحدد ما سيحدث في أوكرانيا فحسب، ولكن أيضاً في أوروبا والعالم الذي نعيش فيه. وإذا قبلنا بأن القانون الدولي يمكن خرقه حسب المشيئة وإذا كان من السهل على أي شخص أن ينقض ما بنيناه على مدى 78 عاماً، فإن عالم الغد لن يكون تحت حكم القانون، بل سيخضع لشرعية الغاب. إننا لا نريد عالماً ترتكب فيه البلدان أفعالا تنتمي إلى عصور غابرة أو أفعالا لا ينبغي أبدا ارتكابها. فالمرء لا يريد أن يعيش في حي يقطنه متممر يعتدي على منزله ويؤذي عائلته ويسرق ممتلكاته.

ليس لتشريعات ومؤسسات الاتحاد الروسي أي أثر قانوني أو صلاحية أو شأن داخل الحدود المعترف بها دولياً لأوكرانيا. ودونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا والقرم كلها أجزاء من أوكرانيا، ولن تتمكن تصرفات روسيا غير القانونية من تغيير ذلك. ويرتكب جميع

ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تمتنع عن الأعمال التي من شأنها إضفاء المصادقية على الانتخابات الروسية الصورية التي تجريها على أراضي أوكرانيا ذات السيادة. ويجب علينا جميعاً أن نكشف انتهاكات روسيا الصارخة للقانون الدولي على حقيقتها: وصمة عار في جبين تاريخنا الجماعي كوننا هيئة تأسست للحفاظ على السلام العالمي، واعتداء على نظامنا الدولي القائم على القواعد. وقد قالت الأغلبية الساحقة في مجلس الأمن إنه يجب تسوية النزاعات الدولية من خلال الحوار والدبلوماسية. ونحن نتفق مع ذلك. ووضع الرئيس الأوكراني المنتخب ديمقراطياً زيلينسكي خطة للسلام العادل والدائم تستند إلى مبادئ الميثاق. بيد أن روسيا لم تبد أي اهتمام بإجراء حوار بحسن نية لإنهاء الحرب، بل على العكس تماماً. وتواصل روسيا حرب الغزو التي تشنها وتطلق موجة تلو الأخرى من القنابل والقذائف على أوكرانيا، مسببة الموت والدمار للمدنيين والهياكل الأساسية المدنية، فيما يرتكب أفراد القوات الروسية وغيرهم من المسؤولين الروس بلا وازع جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الفظائع والانتهاكات. وكفاح أوكرانيا ليس مجرد معركة من أجل البقاء، بل هو معركة للدفاع عن النظام الدولي القائم على القواعد ومبادئه الأساسية. ولذلك، يتحتم علينا جميعاً أن نقف بشكل لا لبس فيه مع أوكرانيا.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ينتشا على إحاطته.

قبل عام تقريباً، في تشرين الأول/أكتوبر 2022، أدانت الأغلبية الساحقة من أعضاء الجمعية العامة إجراء روسيا غير القانوني لما يسمى بالاستفتاءات في المناطق الواقعة داخل حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً وما تلاها من محاولة ضم مناطق لوهانسك ودونيتسك وخيرسون وزابوريجيا الأوكرانية بشكل غير قانوني. وفي دلالة على مدى العزلة التي فرضتها روسيا على نفسها، أعادت 143 دولة في ذلك الوقت تأكيد التزامها بسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وبميثاق الأمم المتحدة (انظر A/ES-11/PV.14).

هذا الأسلوب بجديد. وتجري الانتخابات المزعومة في الأراضي التي تحتلها روسيا في أوكرانيا بعد مرور ما يقرب من عام على تنظيم الكرملين استفتاءات صورية وزعمه ضم مقاطعات خيرسون وزابوريجيا ودونيتسك ولوهانسك الأوكرانية، وبعد مرور أكثر من تسع سنوات على جهود روسيا المزعومة لضم القرم.

ويستخدم الكرملين الاستفتاءات والانتخابات الصورية في محاولة لإضفاء مظهر من الشرعية على محاولاته غير القانونية لضم الأراضي ذات السيادة لجيرانه. ويسارع الكرملين إلى اختلاق نجاحات انتخابية لإخفاء خسائره العسكرية في أوكرانيا عن الشعب الروسي. وهو يدرك جيداً أن انتخاباته في أوكرانيا محض تزوير. بيد أن البعض داخل الحكومة الروسية لديهم شواغل بشأن الشرعية المتصورة وإقبال الناخبين على المشاركة في الانتخابات في المناطق المحتلة. وبطبيعة الحال، ستكون النتيجة محددة سلفاً ومزورة. وفي الواقع، ندرك من تقارير وسائل الإعلام أن السلطات الروسية قد أنشأت بالفعل مراكز اقتراع ميدانية حيث بدأت القوات المسلحة الروسية في إجراء التصويت المبكر اعتباراً من 31 آب/أغسطس في المناطق الواقعة على خط المواجهة وغيرها من الأماكن للتلاعب بفرز الأصوات وتعظيم عددها. وفي الأساس، يوفر الجنود المسلحون الروس ما يسمى بالأمن للناخبين وسط مزيج مخيف من الرصاص وبطاقات الاقتراع.

ولا تشكل هذه الانتخابات الصورية بأي حال من الأحوال تعبيراً مشروعاً عن إرادة شعب أوكرانيا الذي قاوم وحارب بشجاعة جهود روسيا لتغيير حدود أوكرانيا بالقوة على مدى ما يقرب من 19 شهراً. وتمثل هذه الانتخابات الشكلية إهانة للمبادئ المكرسة في الميثاق. إن الشعب الأوكراني يقاتل لطرد القوات الروسية من أراضيه. والغالبية العظمى من دول العالم متحدة في دعم أوكرانيا والميثاق. وفي العام الماضي، صوتت 143 بلداً في الجمعية العامة لإدانة ضم روسيا المزعم لأراضي أوكرانيا ذات السيادة (انظر A/ES-11/PV.14). ولن تعترف الولايات المتحدة أبداً بمطالبات روسيا بأي أراضٍ أوكرانية. وندين استمرار الاحتلال الروسي بشكل لا لبس فيه وسنواصل العمل مع الحلفاء والشركاء لتزويد أوكرانيا بما يلزمها من المعدات العسكرية للدفاع عن نفسها.

الذي أصبح يكتسي أهمية حيوية منذ أن علقت روسيا مشاركتها في مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، أربع مرات على مدار خمسة أيام في هذا الأسبوع. وتبذل روسيا كل ما في وسعها لتقويض الجهود التي تبذلها أوكرانيا والمجتمع الدولي لإيصال الغذاء إلى أضعف البلدان.

إن روسيا وحدها هي المسؤولة عن هذه الحرب وعواقبها على الشعب الأوكراني والشعب الروسي والعالم بأسره. ويمكنها أن تنتهيها بسحب قواتها والسماح بالتوصل لتسوية سلمية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، تسوية تحترم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وقد أمرت محكمة العدل الدولية بذلك تحديدا في 16 آذار/مارس 2022. وإلى أن يحدث ذلك، ستواصل فرنسا دعم أوكرانيا ما دام ذلك ضروريا لتحقيق هذا الهدف. وسنواصل دعم جهود أوكرانيا للعمل من أجل تحقيق سلام عادل ودائم.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم وأشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف يينتشا على إحاطته.

خلال ثلاثة أسابيع فقط، سيكون قد مر عام على استخدام حق النقض ضد مشروع القرار S/2022/720، الذي يدين محاولة الاتحاد الروسي ضم مناطق أوكرانية. وبالنسبة لوفد بلدي، من غير المقبول أن تتمكن السلطة القائمة بالاحتلال، من خلال حق النقض، من منع اعتماد مشروع قرار يطلب منها سحب قواتها واحترام السلامة الإقليمية لدولة ما. والواقع أن ذلك كان ولا يزال يشكل انتهاكا خطيرا لنص ميثاق الأمم المتحدة وروحه.

وعلى أية حال، لا يمكن لأي حق نقض أن يوقف قوة الجمعية العامة، وإكوادور عضو دائم فيها. ولهذا السبب، لا بد لي من أن أكرر التأكيد على قرار الجمعية العامة دإط-4/11، المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا: الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة"، المعتمد في 12 تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي خلال الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة، التي عُقدت نتيجة لقرار اتخذته المجلس، على النحو الوارد في القرار 2623 (2022)، المؤرخ 27

واختارت روسيا، بدلا من أن تستمتع إلى نداءات المجتمع الدولي، أن تواصل اندفاعها المتهور المنتهكة المبادئ الأساسية للميثاق والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وهي تواصل اليوم استفزازاتها من خلال إجراء انتخابات شكلية غير شرعية مثل سابقاتها، في نفس الأراضي المحتلة بصورة غير قانونية. ومع ذلك، لا تنطلي هذه الاستراتيجية على أحد. فما تُسمى بالانتخابات ليست سوى مهزلة تنظمها روسيا لإضفاء مظهر من الشرعية على محاولاتها لضم الأراضي بشكل غير قانوني. فتلك المناطق، مثل القرم، تشكّل جزءا لا يتجزأ من أوكرانيا. ولن تعترف فرنسا بنتائج هذه الانتخابات الصورية، كما لم تفعل في الماضي، حيث لا تشكّل بأي حال من الأحوال تعبيرا عن إرادة الشعب الأوكراني.

وتعطينا جلسة اليوم إلى المسألة الأساسية المتمثلة في احترام الميثاق والقانون الدولي والظروف اللازمة للتعايش السلمي بين الدول ذات السيادة. وهي مسألة تهمنا جميعا. إن السماح لروسيا بمواصلة عدوانها واستيلائها على أراضي بلد مجاور هو بمثابة تغاض عن الحرب، فضلا عن تهديد الطريق لمزيد من أعمال العدوان. ولن تتمكن أي دولة في أوروبا بل وفي جميع أنحاء العالم، من اعتبار نفسها آمنة إذا أرخين العنان لروسيا اليوم. ولا يمكننا أن نسمح للقوة بأن تسود على القانون. ولذلك، يتحتم على جميع الأعضاء في الأمم المتحدة أن يرفضوا الانتخابات الصورية دون قيد أو شرط، مدافعين بذلك عن الميثاق ومبادئه العالمية، وهو ما دعانا الأمين العام إلى القيام به من خلال السيد يينتشا.

وتواصل روسيا، بعد مرور أكثر من 18 شهرا من العدوان، تجاهل القانون الدولي وتعتمد قصف المدن والهياكل الأساسية المدنية بلا هوادة، وهو ما يشكل جرائم حرب. ويوفر الهجوم الأخير على سوق مدينة كوستيانتينيفكا، الذي خلف ما لا يقل عن 16 قتيلًا و 32 جريحا، دليلا آخر على ذلك. وبينما يعاني العالم بأسره من تداعيات الحرب، تستهدف روسيا بشكل منهجي الهياكل الأساسية اللازمة لتصدير المنتجات الزراعية الأوكرانية. فقد استُهدف ميناء إسماعيل،

على الأراضي الناجم عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها. وبالتالي، فإن محاولات الاتحاد الروسي ممارسة السلطة السيادية داخل حدود أوكرانيا، بما في ذلك إجراء انتخابات محلية غير قانونية وباطلة، في رأينا. فالإطار القانوني والدستوري لأوكرانيا هو وحده الذي يمكن أن يمنح الشرعية لأي انتخابات من هذا القبيل.

وإلى جانب الأساس القانوني الهش لإجراء هذه الانتخابات، فإن الظروف الأمنية والسياسية السائدة في المناطق الأربع لا يمكن أن تكفل تحقق الإرادة الحرة والنزيهة للشعب. ولن تؤدي الانتخابات المزعومة إلا إلى زيادة تعقيد النزاع وإلى تعقيد فرص التوصل لتسوية مبكرة.

وعلى نحو ما ذكرنا مرارا في المجلس، تلتزم غانا التزاما راسخا بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ولا يمكنها الاعتراف بأي إقليم تستولي عليه أي دولة من خلال التهديد بالقوة أو استخدامها. وفي هذه الحالة، نحث بقوة على إلغاء جميع الإجراءات التي تعتدي على السلطة السيادية لحكومة أوكرانيا ونشدد على أن سلطة القوة لا يمكن أن تكون هي حكم القانون.

وفي ضوء الخطر المستمر للضرر الذي يلحق بحياة المدنيين جراء الحرب، كما سمعنا من الإحاطة، نشدد على الالتزامات الدولية الواقعة على عاتق الأطراف المتحاربة بحماية المدنيين ونحث كذلك على ضبط النفس ضد الاستهداف والتدمير المتعمدين للبنية التحتية المدنية. وعلى نحو ما أكد المجلس مرارا وتكرارا، فإن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية غير قانونية وغير مقبولة.

ويتضح على نحو متزايد أن الحرب لم تقرب الطرفين من تحقيق مصالحهما الأمنية. ونظرا للتدهور السريع في الظروف الأمنية والإنسانية في أوكرانيا، نرى أنه يجب تكثيف العمل الدبلوماسي للمساعدة على تخفيف حدة التوترات وضمان وقف الأعمال القتالية. ونحث مرة أخرى الاتحاد الروسي على سحب قواته فوراً ودون شروط من حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً ونحث على اتخاذ إجراء جماعي لإرساء الأساس لإجراء حوار سلمي وبناء بين الأطراف المتحاربة. فلا يوجد بديل عن كسب سلام أوكرانيا.

شباط/فبراير 2022، والذي اعتمد تماشياً مع الآلية المعروفة باسم "الاتحاد من أجل السلام".

ولذلك، نؤكد من جديد أن الاستفتاءات التي جرت في العام الماضي في مناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا الأوكرانية، تحت الاحتلال العسكري الأجنبي، تشكل تهديداً لسيادة أوكرانيا وتفتقر إلى أي شرعية قانونية. وفي هذا السياق، وبعد مرور عام، لا نزال نرفض أي عمل يُزعم أنه يقر إدارياً هذه المحاولة لضم أراضٍ والتي تشكل من أشكال الاستعمار الجديد.

وأود أن أكون واضحاً جداً. لا يشكك وفد بلدي في ممارسة الانتخابات المحلية التي تجري في الاتحاد الروسي، ولكنه يشكك في عملية التصويت التي نظمها ذلك البلد على الأراضي الأوكرانية في شهر أيلول/سبتمبر. ونؤكد من جديد أنه يجب على روسيا أن تسحب فوراً قواتها المحتلة.

أخيراً، نشدد على ضرورة أن يوفر المجلس للأمين العام أدوات أفضل لتحقيق الانفراج وإيجاد حل سلمي على أساس احترام سيادة أوكرانيا ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، التي تمتد إلى مياهها الإقليمية.

السيدة هاكمان (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

نشعر بالجزع إزاء الانتخابات المحلية الجارية التي تنظمها سلطات الاتحاد الروسي في أربع مناطق في أوكرانيا، وهي دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا. فالانتخابات المزعومة تشكل انتهاكاً لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دولياً، وتأتي بعد محاولة الاتحاد الروسي التي قوبلت بالإدانة على نطاق واسع لضم أراضٍ أوكرانية من خلال استفتاء في أيلول/سبتمبر 2022.

وكمبدأً أساسياً من مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، الذي أعادت الجمعية العامة تأكيده في قرارها دإط-4/11، المعتمد في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022، لا يجوز الاعتراف بشرعية الاستيلاء

لقد سببت حرب روسيا العدوانية الشاملة معاناة ودماراً هائلين للمدنيين. ولا نزال ملتزمين التزاماً كاملاً بكفالة محاسبتها على أفعالها، بما في ذلك ممارستها المتمثلة في الترحيل القسري للأطفال الأوكرانيين، وهو ما يشكل جريمة حرب، على النحو الذي خلصت إليه لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا.

ولا تزال النساء والفتيات يواجهن مخاطر عالية للغاية للتعرض للعنف الجنسي. وهناك تقارير موثوقة ومتسقة وواسعة النطاق عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وتدين مالطة تلك الأعمال الوحشية وغير القانونية وتحث روسيا على وقف تلك الأعمال فوراً. وبغض النظر عن السياق، يجب التقيد بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن تصرفات روسيا لها عواقب بعيدة المدى تتجاوز الحرب في أوكرانيا. فقد كان لتسييسها للمساعدات الإنسانية، بما في ذلك من خلال انسحابها الأحادي من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، أثر سلبي هائل على أشد المجتمعات المحلية ضعفاً في جميع أنحاء العالم. كما أدى ذلك إلى التسبب في حالة من عدم اليقين في الأسواق العالمية وزيادة الأسعار وتفاقم الوضع المتردي للبلدان المستوردة للأغذية. وكانت هذه المبادرة قد كفلت أيضاً حصول برنامج الأغذية العالمي على الحبوب. إن استخدام الغذاء كسلاح هو ببساطة أمر غير معقول. ومن الأهمية بمكان استعادة مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب بأسرع ما يمكن.

ولم تكف روسيا بالانسحاب من تلك المبادرة. فقد شرعت، بعد فترة وجيزة، في شن هجمات على مرافق تخزين الحبوب في أوكرانيا والبنية التحتية للموانئ، بما في ذلك في الدانوب. إن استهداف البنية التحتية المدنية انتهاك للقانون الدولي الإنساني، ونحن ندينه بشدة.

في الختام، نؤكد أن المجتمع الدولي أعرب مراراً وتكراراً عن رغبته في التوصل إلى سلام عادل ودائم في أوكرانيا، تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة. وأي مبادرة في هذا الصدد يجب أن تستند إلى الاحترام الكامل لاستقلال أوكرانيا وسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته الرصينة.

قبل أسبوعين، وبينما كنا نحتفل بذكرى استقلال أوكرانيا، شجبنا مرة أخرى عدوان روسيا الذي لا هوادة فيه ولا رحمة على أوكرانيا - وهي حرب غير قانونية اختارتها روسيا في تحد لكل ما تمثله المنظمة (انظر S/PV.9404). واضطررنا مرة أخرى لإدانة أعمال روسيا التي تهدد ونقض بشكل صارخ سيادة جارتها وسلامتها الإقليمية.

ونكرر بوضوح التأكيد على أن حرب روسيا العدوانية ضد أوكرانيا غير قانونية وغير مبررة وغير مسوغة. وهي حرب بدأها عضو دائم في مجلس الأمن المكلف بصون السلام والأمن الدوليين. ولا يزال ذلك العضو الدائم في مجلس الأمن يسبب الموت والدمار والمعاناة الإنسانية الهائلة. وقبل يومين فقط، شهدنا مثالا آخر على الأساليب الروسية الوحشية التي تهدف إلى ترويع السكان المدنيين في أوكرانيا. وفي هذه المرة، أدى هجوم صاروخي على سوق في منطقة دونيتسك إلى مقتل 17 شخصا وإصابة العشرات.

واليوم، ونحن نسلط الضوء مرة أخرى على هذه المسائل، نؤكد من جديد أيضاً حق أوكرانيا في تقرير مستقبلها. ونشجب إجراء روسيا انتخابات صورية في المناطق المحتلة دونيتسك ولوهانسك وزابوريجيا وخيرسون. ونقف مع أوكرانيا وشعبها في الدفاع عن الحرية والاستقلال.

إن الانتخابات غير شرعية وغير قانونية ولن يعترف بها المجتمع الدولي. وهي تقوض ميثاق الأمم المتحدة وتشكل تهديداً للنظام الدولي. ونذكر بأن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الجمعية العامة أدانت، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، الضم غير القانوني للمناطق الأربع المحتلة جزئياً وأكدت من جديد سيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً (انظر A/ES-11/PV.14). وتؤكد الانتخابات كذلك أن روسيا ليس لديها نية للدخول في مناقشات هادفة نحو إيجاد حل لإنهاء الحرب، كما أنها ليست على استعداد لإعادة الأراضي التي غزتها بشكل غير قانوني. ونشدد مرة أخرى على أن أي انتخابات تجريها روسيا في الأراضي المحتلة مؤقتاً هي انتخابات غير شرعية.

جدا (قرار الجمعية العامة دإط-4/11)، دافعت الجمعية العامة، كما ذكر غيري كثيرون، عن تلك المبادئ، التي تشكل أساس نظامنا المتعدد الأطراف والعلاقات بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وإذا لم تُحترم تلك المبادئ، فإن السكان هم الذين يعانون أكثر من غيرهم. وكان هذا هو الحال قبل يومين، عندما أدى هجوم مدمر وقع بعد الظهر على سوق في كوستياننتينيفكا إلى مقتل وجرح عشرات الأشخاص. وفي جنوب البلد، تضررت المدارس والمنازل، وكذلك البنية التحتية للموانئ والحبوب، نتيجة للضربات الروسية.

ولذلك، تؤكد سويسرا مجددا وبشكل عاجل الحماية القانونية لحماية السكان المدنيين في النزاعات المسلحة. وقد وثقت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا تقارير عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، بما في ذلك في المناطق المحتلة. وحتى الآن، زارت اللجنة أوكرانيا أكثر من 10 مرات وقدمت تقارير مفصلة، آخرها صدر في الأسبوع الماضي. وقد تشكل العديد من الانتهاكات التي اكتُشفت جرائم حرب. ويجب محاسبة جميع مرتكبي هذه الجرائم.

ولا يزال على أطراف النزاع التزام باحترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وروسيا ملزمة أيضا باحترام التزاماتها المحددة بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال في الأراضي الخاضعة لسيطرتها. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تحترم التشريعات الأوكرانية السارية. ويجب كفالة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق إلى جميع المدنيين المحتاجين، بما في ذلك في المناطق المحتلة.

مرة أخرى، ندعو روسيا إلى الامتناع عن أي محاولة لتغيير حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا وإلى التراجع عن القرارات المتخذة لتحقيق تلك الغاية وإلى سحب قواتها في نهاية المطاف من جميع الأراضي الأوكرانية. وكما قالت زميلتي، ممثلة غانا:

(تكلمت بالإنكليزية)

”لا يوجد بديل عن كسب سلام أوكرانيا“.

حدودها المعترف بها دوليا. ونحث روسيا مرة أخرى على إنهاء عدوانها وسحب جميع قواتها ومعداتاتها العسكرية فورا وبشكل كامل من كامل أراضي أوكرانيا.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

لقد قالها زملائي الذين تكلموا قبلي بالفعل، ولكنني أعتقد أن من المهم أن نكرر الحقيقة: فقبل عام تقريبا، أجرت روسيا ما يسمى بالاستفتاءات في المناطق المحتلة من أوكرانيا في انتهاك للقواعد الدولية ذات الصلة وأحكام القانون الأوكراني وعلى الرغم من النداءات العاجلة من المجتمع الدولي بالكف عن القيام بذلك. وفي خضم النزاع المسلح المحتدم، أُجبر الأوكرانيون في المناطق المحتلة على التصويت في بيئة وصفها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا بأنها بيئة خوف وإكراه. لقد كان موقفنا واضحا قبل عام ولا يزال واضحا تماما اليوم: وكما ذكرنا الأمين العام المساعد للتو، فإن إعلان روسيا عن ضم أراضٍ أوكرانية بعد ذلك التصويت يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. وتدين سويسرا هذا الانتهاك ولا تعترف بضم الأراضي الأوكرانية إلى الاتحاد الروسي. إن دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا، وكذلك القرم، هي جزء من أوكرانيا.

وبينما نجتمع اليوم، يجري اتخاذ إجراءات لمحاولة زيادة ترسيخ تلك الأعمال غير القانونية وإضفاء الشرعية على السيطرة العسكرية. وترفض سويسرا قرار لجنة الانتخابات المركزية الروسية بإجراء انتخابات محلية في الأراضي المحتلة. وفي غضون ذلك، بدأت تلك الانتخابات المزعومة في المناطق الأوكرانية المحتلة دون أي أساس قانوني صحيح. ولن تعترف سويسرا بنتائج الانتخابات غير القانونية، التي تجري في سياق يحول دون أي تصويت حر ونزيه.

إن احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، ولا سيما من خلال حظر استخدام القوة والاستيلاء على الأراضي بالقوة، من المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وباعتماد قرار بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا في تشرين الأول/أكتوبر بأغلبية كبيرة

في حل الأزمة من خلال سحب قواتها ومعداتاتها من أوكرانيا على الفور ودون قيد أو شرط، الأمر الذي يمكن أن يبدأ دون انتظار في الأسبوع المقبل.

ولا تزال اليابان ثابتة في التزامها بدعم الميثاق وبسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وما زلنا نمدّ يد الشراكة إلى من يشاطروننا تلك المبادئ بغية تحقيق سلام عادل ودائم في أوكرانيا في أقرب وقت ممكن.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته الزاخرة بالمعلومات وأرحب بمشاركة ممثل أوكرانيا في هذه الجلسة.

وفي جميع الحالات التي يناقشها مجلس الأمن، يجب أن نسترشد بميثاق الأمم المتحدة، الذي يدعو إلى احترام السلامة الإقليمية لجميع الدول وسيادتها واستقلالها. تحمي تلك المبادئ القانونية جميع الدول، كبيرها وصغيرها، من أكثرها قوة إلى أقلها قوة. وهي أساسية للعلاقات السلمية والتعاونية والمثمرة بين الدول وضرورية لأمنها واستقرارها. ويجب أيضاً احترام قواعد القانون الدولي الإنساني الواجبة التطبيق فيما يتعلق بانتخابات هذا الأسبوع.

في العام الماضي، أيدت أغلبية ساحقة من البلدان قرار الجمعية العامة دإط-4/11 وينص القرار على أن الاستفتاءات التي أجريت في أجزاء من أوكرانيا لا تشكل الأساس لأي تغيير في وضع تلك الأقاليم. وما توصل إليه أعضاء الأمم المتحدة من استنتاج واضح ينطبق بالضرورة أيضاً على الانتخابات التي أجريت هذا الأسبوع على أساس نتائج تلك الاستفتاءات. تزيد تلك الانتخابات من تعقيد الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

وللمجلس دور أساسي في إعطاء الأولوية للتسوية السلمية للنزاعات وصون السلام والأمن الدوليين. إن خفض التصعيد والحوار والدبلوماسية قد أصبحت أموراً أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. لقد دأبت دولة الإمارات العربية المتحدة على التعبير عن ضرورة إنهاء النزاع، وتواصل تقديم دعمها لجميع الجهود المخلصة لتحقيق ذلك.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

نجتمع هنا اليوم لمناقشة السلام والأمن الدوليين تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة. وبيكرنا ذلك بما نحن ملتزمون بشكل جماعي بدعمه، خاصة عندما توضع مبادئ الميثاق على المحك جراء أفعال تتعارض مع أسس عالمنا ذاتها.

فلنسم الأشياء بمسمياتها: إن عدوان روسيا المستمر على أوكرانيا لم ينتهك الميثاق فحسب، بل قوض أيضاً بشكل خطير السلام والأمن والاستقرار، وهي أشياء تهدف الأمم المتحدة إلى حمايتها. وقد قوبلت أفعال روسيا بالإدانة ليس من اليابان فحسب، بل من الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء. ويجب أن نعترف بأن هذه الحالة لا تهدد المناطق المتضررة فحسب، بل تهدد أيضاً النظام الدولي الذي نعيش جميعاً في ظله.

بالإضافة إلى ذلك، تنظم روسيا ما تسميه انتخابات في أراضي أوكرانيا التي تحتلها حالياً. ومن الأهمية بمكان أن نعلن بشكل لا لبس فيه أن هذه الأعمال التي تعقب الضم غير القانوني لتلك الأراضي غير مقبولة على الإطلاق. ونشدد كذلك على أن محاولات روسيا لإرساء شعور بالأوضاع الطبيعية أو الشرعية من خلال تلك الأنشطة محكوم عليها بالفشل. وكما أكد قرار الجمعية العامة دإط-4/11، الذي اتخذته أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء، فإن محاولة روسيا الضم غير القانوني لأقاليم دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا إلى أراضي الاتحاد الروسي باستخدام القوة تشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي، بما في ذلك الميثاق. فلا شرعية لهذه التصرفات التي تقوم بها روسيا ولا يمكن أن تشكل الأساس لأي تغيير في وضع تلك المناطق من أوكرانيا.

وأخيراً، فإن الاقتراح الذي قدمته روسيا مؤخراً لمناقشة ما يسمى بحل الأزمة في مجلس الأمن في الأسبوع المقبل يمثل مفارقة. فكيف يمكن لعضو دائم في المجلس ينتهك القانون الدولي بشكل علني أن يدعو إلى حل أزمة من صنعه؟ يمكن لروسيا أن تسهم إسهاماً مجدياً

وترتكب روسيا الآن انتهاكاً آخر للميثاق من خلال إجراء ما يسمى بالانتخابات داخل تلك المقاطعات الأربع وفي شبه جزيرة القرم التي تم ضمها بصورة غير قانونية. وترغم روسيا أنها تحمي حق تقرير المصير. ولكن كما قال وزير خارجية بلدي، لا يمكن للمرء إجراء انتخابات في بلد غير بلده. إن تصرفات روسيا ليست غير قانونية وغير شرعية فحسب، بل لدينا معلومات تفيد بأن الكرملين قد حدد مسبقاً نتائج الانتخابات الزائفة ف أنحاء الأراضي ذات السيادة الأوكرانية التي تسيطر عليها روسيا مؤقتاً. إن هذا الخداع الجسيم لن يقرب روسيا من تبرير حربها العدوانية، تماماً كما لم تقترب روسيا، في غضون عام، من بسط سيطرتها على المناطق التي استولت عليها في غزوها الفاشل.

ولدينا الآن معلومات تفيد بأن روسيا هدفت هذا العام إلى استضافة ما يقرب من 100 000 طفل أوكراني من الأراضي التي تسيطر عليها روسيا للمشاركة في برنامج مخيم صيفي يهدف إلى التلقين السياسي للأطفال للانحياز إلى روسيا.

إن أوكرانيا تكافح من أجل مستقبلها كدولة. والسبيل الوحيد لإنهاء حرب روسيا يكمن في التوصل إلى سلام عادل ومستدام يحترم سلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها احتراماً كاملاً. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم أوكرانيا إلى أن يتحقق ذلك السلام.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته الثاقبة بشأن هذه المسألة. ونود أيضاً أن ننوه بوجود ممثلي أوكرانيا والجمهورية التشيكية وإيطاليا وبولندا وإستونيا في القاعة، فضلاً عن سعادة السيد أولوف سكوغ رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

على الرغم من النداءات العديدة من مختلف الكيانات في جميع أنحاء العالم لوقف الأعمال القتالية، بما في ذلك من قبل أعضاء مجلس الأمن، فإن الوضع الراهن لا يزال قائماً. وكما ما فتننا نقول باستمرار في هذه القاعة، فمن المهم أن نعترف بأن المسألة الأساسية ليست مجرد معالجة أعراض وتداعيات هذا النزاع المسلح، كما جرت

ولم تجلب الأعمال العدائية المستمرة معاناة لا حد لها على أوكرانيا وشعبها فحسب، بل أدت أيضاً إلى تفاقم وضع صعب أصلاً في الأمن الغذائي العالمي وهي تهدد بدفع الناس إلى مزيد من الفقر وبنقويض الاستقرار في البلدان البعيدة عن الحرب. وقد ساعدت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي كانت قدوة في إظهار ما يمكن تحقيقه من خلال الدبلوماسية، في تخفيف بعض آثار الحرب على الأمن الغذائي العالمي. وتشجعنا الجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة وتركيا وغيرهما لإحيائها.

وفي حين أن الحلول الدبلوماسية للنزاع لا تزال بعيدة المنال، يجب أن نفعل ما في وسعنا للحد من تأثيره. إن حصيلة خسائر الحرب فادحة، وهي ترخي بثقلها الأكبر على المدنيين في أوكرانيا. والسلام العادل والمستدام، تمشياً مع الميثاق، هو الحل الوحيد القابل للتطبيق. ويجب على المجتمع الدولي أن يجتمع حول رؤية تضع حداً لتلك المعاناة وتعزز السلام والاستقرار في أوكرانيا والمنطقة الأوسع.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

أنضم إلى غيري في تقديم الشكر إلى الأمين العام المساعد على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

وأود أولاً أن أدين وقوع هجوم صاروخي روسي مروّع آخر في وقت سابق من هذا الأسبوع على سوق في كوستيانينيفكا في شرق أوكرانيا. إن تعدّد توجيه الهجمات ضد المدنيين جريمة حرب، ويجب محاسبة المسؤولين عنها.

وقد حاولت روسيا في العام الماضي، في انتهاك للإرادة الديمقراطية للشعب الأوكراني ولميثاق الأمم المتحدة، ضم دونيتسك ولوهانسك وزابوريجيا وخيرسون بصورة غير قانونية. ورأينا الجنود الروس يجمعون الناس للإدلاء بأصواتهم تحت تهديد السلاح لما يسمى بالاستفتاءات الروسية. وكما قال زملائي، رفضت الجمعية العامة رفضاً قاطعاً أفعال روسيا. وندد ما مجموعه 143 دولة عضواً بانتهاك روسيا الصارخ للقانون الدولي. وأدان الأمين العام محاولات روسيا للضم.

وقت مبكر. وينبغي إعطاء الأولوية لحسن استخدام أدوات الوساطة التي يمنحها الميثاق لتعزيز تنفيذ مختلف مبادرات السلام ولتعزيز الدور الأساسي لآلية الأمن الجماعي الدولية.

إن للآزمة في أوكرانيا أسبابا معقدة، ولا يوجد حل سهل لها. وتتطلب جهودا متضافرة من جميع الأطراف. ومهما كانت صعوبة ذلك، يجب ألا يغلق باب التسوية السياسية، ويجب ألا تهدأ الجهود الرامية إلى تعزيز وقف إطلاق النار ومحادثات السلام، ويجب ألا تتوقف عملية المفاوضات الدبلوماسية.

والصين مستعدة لتعزيز الحوار والتواصل مع جميع الأطراف وستواصل بذل جهود بناء لتعزيز التسوية السياسية للآزمة الأوكرانية.

السيد نينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نأسف لأن الرئاسة الألبانية اتبعت الخطى الكارثية لزملائها الغربيين واستخدمت المادة 37 لدعوة ممثلي خمس دول - إستونيا وأوكرانيا وإيطاليا وبولندا وتشيكيا - إلى جانب ممثل الاتحاد الأوروبي، مما يجعل العدد الإجمالي ستة وفود، رغم أنه من الواضح أنه لا توجد قيمة مضافة في بياناتهم، التي تتبع جميعها نفس الخط العام للاتحاد الأوروبي/منظمة حلف شمال الأطلسي. فما الفائدة من جعل جلسة اليوم مناقشة مفتوحة إذا كانت ألبانيا تعترزم عقد مناقشة في 20 أيلول/سبتمبر على أي حال؟ وهذا النهج يقلل من قيمة المناقشات في المجلس.

وعندما علمنا بالموضوع الذي طلب عقد جلسة اليوم بشأنه، فوجئنا بسرور بالرغبة في الاحتفال بالذكرى السنوية للاستفتاءات على انضمام جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية ومنطقتي زابوريجيا وخيرسون إلى روسيا. وبصراحة، كنا نفكر في أنه قد يكون من المفيد إطلاع المجلس على أوجه الحياة في تلك الوحدات المكونة الجديدة لبلدنا. ومع ذلك، يبدو أن ألبانيا والولايات المتحدة، بعد أن أعلنتا الاستفتاءات موضوعا لاجتماعنا، قد خلطنا بينها وبين الانتخابات الحالية للبرلمان الإقليمي في وحدتنا الجديدة، أو بالأحرى كانتا تعترزمان استخدامها كذريعة لشن هجمات جديدة على بلدنا، على الرغم من أن الدول الغربية التي توجه الآخرين حول ما يسمى

المحاولات لذلك منذ اتفاقات مينسك. فالأجدى من ذلك معالجة أسبابه الجذرية، بما في ذلك الشواغل الأمنية الحقيقية للأطراف. وفي ذلك الصدد، ومن أجل إحراز تقدم ملموس، تعتقد موزامبيق أن من الأهمية بمكان وقف الأعمال القتالية فوراً؛ واستئناف المفاوضات المباشرة بين الأطراف الرئيسية دون شروط مسبقة وبحسن نية؛ واعتماد نهج بناء وشامل وموجه نحو تحقيق النتائج يركز على المنفعة المتبادلة بدلا من منظور المحصلة الصفرية.

وبصفتنا رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، المسؤول عن الإشراف على أساليب عمل المجلس، فإن أعضاء المجلس سينتقون معنا على أنه يتعين النظر بجدية في كيفية الاستخدام الأمثل لموارد المجلس المحدودة، بالنظر إلى عدد الجلسات المكرسة لهذا الموضوع. ومما يثير القلق أيضا أن برنامج عملنا لم يعتمد بسبب نفس الموضوع. وتتطلب تلك المسألة حوارا بناء، مدفوعا برغبتنا الجماعية في إيجاد حلول.

وإذ نصل إلى المعلم السنوي في جدولنا الزمني المتعدد الأطراف، تدعو موزامبيق إلى اتخاذ موقف ملتزم بالتوصل إلى حل سياسي وتفاوضي لهذا النزاع، يركز على المثل العليا لميثاق الأمم المتحدة ومسؤوليتنا المتبادلة عن السلام والأمن الدوليين.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر مساعد الأمين العام ينتشا على إحاطته.

لقد كان موقف الصين من مسألة أوكرانيا ثابتا وواضحا. وما فتئنا نعتقد أنه ينبغي صون سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية، واحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأخذ الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف مأخذ الجد، ودعم جميع الجهود المؤدية إلى الحل السلمي للآزمة.

وفي الوقت الحاضر، ومع استمرار الآزمة في أوكرانيا، لا تزال التوترات في الميدان شديدة والآثار غير المباشرة آخذة في الانتشار بسرعة متزايدة. وينبغي لمجلس الأمن أن يعمل بقدر أكبر من المسؤولية والإحاح لإيجاد سبل لتحقيق وقف لإطلاق النار واستعادة السلام في

- اتخذوا خيارا حرا ومستتيرا تأييدا لبلدنا. وعلى الرغم من الحالة الأمنية الصعبة واستفزازات نظام كييف، قررت الأغلبية الساحقة من الناخبين - من 76 في المائة في منطقة خيرسون إلى 97 في المائة في جمهورية دونيتسك الشعبية - المشاركة في الاقتراع. لقد أجريت الاستفتاءات في امتثال تام لقواعد ومبادئ القانون الدولي، بغض النظر عن مدى محاولة خصومنا الغربيين إثبات خلاف ذلك. وتجسد قرارات تلك الاستفتاءات العامة حقوق الشعوب في تقرير المصير، التي قد تتخذ، وفقا لإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة لعام 1970، شكل إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، أو الارتباط الحر أو الاندماج مع دولة مستقلة. كما أقر أكثر من 100 مراقب دولي من ألمانيا وإيطاليا ولافتيا وفنزويلا ودول أخرى تابعوا العملية بأن النتائج شرعية.

وبالنسبة لسكان تلك المناطق الجديدة، لم يكن ذلك مجرد قرار بشأن الوضع القانوني. فقد مارسوا حقهم غير القابل للتصرف في التحدث بلغتهم الأم وتعليم أبنائهم تلك اللغة، وأكدوا حقهم في تكريم من قاتلوا لتحرير أرضهم من النازيين في يوم النصر، وهو يوم مقدس عند أبناء شعبنا، وليس عند الذين تعاونوا مع النازيين وارتكبوا جرائم مروعة.

وكان سكان جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية ينتظرون هذه الفرصة لمدة ثماني سنوات تحت القصف المتواصل من نظام كييف، الذي حدد منذ عام 2014 مساراً للإبادة الجسدية للسكان غير المرغوب فيهم في جنوب شرق البلاد. وقد أعلنت السلطات الأوكرانية صراحة أن مواطني دونباس السكان الروس والناطقين بالروسية ليسوا من البشر وأنهم بمثابة عينات. واقترح فولوديمير زيلينسكي، في إحدى المقابلات التي أجراها، أن يخرجوا من أوكرانيا ويذهبوا إلى روسيا. واتبع سكان جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية ومنطقة خيرسون ومنطقة زابوريجيا توصيته الساخرة، وعادوا إلى وطنهم وأخذوا الأراضي التي عاش عليها أسلافهم لعدة قرون معهم. وخير دليل على انضمام تلك الأراضي طوعاً إلى روسيا هو المشاركة النشطة لسكانها في حياة البلد والعمليات الوطنية، ودعم الجهود الرامية إلى الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي

بالقيم الديمقراطية الحقيقية يجب أن تكون على دراية أفضل بمختلف أشكال التعبير عن الإرادة الشعبية من أي أحد آخر. بيد أننا نعلم أنه عندما يتعلق الأمر بالمصالح الغربية، فإن التفاصيل الصغيرة مثل الاستفتاءات والانتخابات ورأي المواطنين العاديين بشكل عام لا تؤخذ في الاعتبار من قبل شركائنا الغربيين السابقين. وكان هذا هو الحال في كوسوفو، على سبيل المثال، حيث بدلا من التعبير عن الإرادة الحرة، كان هناك ببساطة إعلان استقلال اعتمدته سلطات الحكم الذاتي المؤقتة، وهو ما تجاوز بوضوح اختصاصها. ففي ذلك الوقت، كانت نفس البلدان التي تنتقد الآن الاستفتاءين الروسيين تجادل بأن لكوسوفو الحق في الانفصال عن الدولة الصربية بسبب التهديد بحدوث انتهاك خطير لحقوق ألبان كوسوفو، رغم أنه لم يكن هناك شيء يهددهم حقا لفترة طويلة في تلك المرحلة.

وخلافا للحالة في كوسوفو، كانت حقوق وحياة سكان دونباس وخيرسون وزابوريجيا ولا تزال تحت التهديد. فهم يتعرضون للتهديد من أعمال نفس النظام الإجرامي الذي يقصف منذ عام 2014 الأحياء والمدن المسالمة في دونباس والذي أعلن، بالتواطؤ مع الولايات المتحدة وحلفائها، الحرب على كل شيء روسي ويشجع بنشاط أيديولوجيات النازيين الجدد في أوكرانيا.

والطريقة الوحيدة لتزويد سكان تلك المناطق المحررة من نظام كييف بالحماية وسبل اليقين إزاء مستقبلهم هي تحديد الوضع القانوني الواضح لتلك الأراضي كجزء من الاتحاد الروسي، تماما كما تم ضمان إعادة توحيد شبه جزيرة القرم مع روسيا في عام 2014 حتى عندما هددت كييف بشكل لا لبس فيه تلك المنطقة بإضفاء الطابع الأوكراني أو الأعمال الانتقامية.

وفي الفترة من 23 إلى 27 أيلول/سبتمبر 2022، تم التعبير عن الإرادة الشعبية الذي طال انتظاره، وكانت نتائجه غنية عن البيان. والأغلبية الساحقة من الذين صوتوا 99- في المائة في جمهورية دونيتسك الشعبية و 98 في المائة في جمهورية لوهانسك الشعبية و 93 في المائة في زابوريجيا و 87 في المائة في منطقة خيرسون

الإجرامية لنظام زيلينسكي. وعلى وجه الخصوص، يتخذ ذلك حاليا شكل التجنيد الجماعي للجنود، الذي يُطلق عليه منذ فترة طويلة في أوكرانيا "التجنيد الإلزامي إلى القبر". ومن الحقائق المعروفة أن منظمة حلف شمال الأطلسي تخوض حربا هجينة في أوكرانيا ضد روسيا حتى آخر أوكراني. والآن، وبعد الهجوم المضاد الفاشل، بدأوا يعانون بالفعل من نفاذ الأوكرانيين. ولم يعد الأوكرانيون يريدون أن ينتهي بهم المطاف في مفرمة اللحم، فيما يحاول ضبط التجنيد النقاط أي شخص يمكنهم التقاطه في الشارع. وظهرت معلومات تفيد بأن الاتحاد الأوروبي مستعد لتسليم رجال في سن الخدمة العسكرية إلى كييف، ضاربا بذلك مرة أخرى بمبادئه وقيمه عرض الحائط. وسرعان ما أدرك الرجال الأوكرانيون ذلك وتكتسب حملة على شبكات التواصل الاجتماعي زخما لنقل اللاجئين إلى روسيا، حيث وجد عدة ملايين من الأوكرانيين مأوى بالفعل. ولا داع لمزيد من التعليقات.

إن المناطق الجديدة تندمج بنشاط في حياة بلدنا. وقد وافقت الحكومة على برنامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الكيانات الاتحادية، يتضمن إعادة بناء شاملة للبنية التحتية وإيجاد أدوات لتنفيذ البرامج الاتحادية والمشاريع الوطنية، فضلا عن اتخاذ تدابير للدعم الاجتماعي. ونخطط لإعادة إطلاق الصناعات والشركات الرئيسية وإعادة بناء مرافق الإنتاج وتهيئة الظروف لمزيد من النمو، والأهم من ذلك، لتحسين رفاه المواطنين وحماية حقوقهم.

وستواصل روسيا التصدي باستمرار وبشكل منهجي للمشاكل التي تراكمت في تلك المناطق عندما كانت غير تابعة لبلدنا. وفي عام 2023، أُصلح بالفعل أكثر من 700 كيلومتر من الطرق ورُممت 177 مؤسسة تعليمية. وفي 1 أيلول/سبتمبر، بدأت أكثر من 1 250 مدرسة العمل في المناطق الأربع الجديدة.

ويجري بنشاط إعادة بناء وتطوير مدينة ماريوبول المحررة، التي لا تزال تتذكر الجرائم الوحشية للقوميين الأوكرانيين. وشهد الأول من أيلول/سبتمبر افتتاح جامعة ولاية ماريوبول التي سُميت باسم كوينجي وجامعة بريازوفسكي التقنية الحكومية، بالإضافة إلى 25 مدرسة

لتلك المناطق الروسية الجديدة واستعادة هويتها الروسية التي لا جدال فيها منذ قرون.

ونذكر بالنبوءات العديدة حول ظهور حركات حرب العصابات في تلك الأراضي بعد أن أصبحت جزءا من روسيا. والحقيقة هي أن الوحيد الذين يحاولون إثارة المشاكل دون جدوى هم حفنة من مجموعات المخربين المرسلة من أوكرانيا، والتي ساعد نفس السكان المحليين في تحديدها وتحييدها. وهذه خيبة أمل كبيرة لنظام زيلينسكي، الذي لديه الآن فرصة لمعرفة كيف يشعر شعب أوكرانيا حقا تجاه سياساته الإجرامية.

وبالطبع، تأثر اختيار المواطنين الأوكرانيين السابقين أيضا بإنجازات شبه جزيرة القرم بعد إعادة توحيدها مع روسيا. فعلى مدى السنوات التسع الماضية، تغيرت الحياة هناك للأفضل. ويعيش الناس هناك دون خوف على حياتهم، والاقتصاد يتطور ويجري بناء البنية التحتية. وطوال هذه السنوات، كنا نستثمر بصدق في رفاهية المنطقة، تماما كما سنواصل المساهمة في تنمية دونباس والأراضي الأخرى التي حاولت كييف وما زالت تحاول تحويلها إلى أنقاض.

ومن الواضح أن مناطق أخرى من أوكرانيا تتابع عن كثب تجارب جمهورية لوهانسك الشعبية وجمهورية دونيتسك الشعبية ومنطقتي خيرسون وزابورجيا. وقد حصلوا على لمحة جيدة عن الوجه الحقيقي لنظام كييف خلال هذه الفترة. ويكفي أن نذكر تقرير هيومن رايتس ووتش، الذي اعترف بأن القوات المسلحة الأوكرانية قصفت مناطق معينة من منطقة خاركييف بالذخائر العنقودية، مما أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، تماما كما قصف نظام كييف في وقت من الأوقات بلدة بوتشا، بالقرب من كييف، وحاول لاحقا تصوير الضحايا المدنيين للقصف باعتبارهم ضحايا للمحتلين الروس بإلقاء الجثث في شوارع البلدة. وليس من المستغرب أنه مع اقتراب قواتنا الروسية من مقاطعة كوبانيسك، يرفض الكثير من سكانها تقريبا الجلاء، مفضلين انتظار جنودنا، وهو ما اعترفت به الإدارة المحلية.

بشكل عام، فإن غالبية الأوكرانيين يفهمون جيدا أن التهديد الذي يتعرضون له لا يأتي من تصرفات روسيا، ولكن من السياسات

عسكرية. والمسؤولية عن وفاتهم لا تقع على عاتق نظام كييف فحسب، بل وأيضاً على عاتق رعاياه الغربيين الذين يزودون القوميين الأوكرانيين بمنظومات المدفعية وغيرها من الأسلحة الثقيلة. كما أنهم يحققون أرباحاً جيدة على حساب تعاسة الآخرين، وبالتالي فهم غير مهتمين بإيجاد حل سلمي للأزمة الأوكرانية. وسنتناول هذا الموضوع مرة أخرى في الجلسة المقبلة لمجلس الأمن في 12 أيلول/سبتمبر.

إن السبب الرئيسي وراء تصويت سكان دونباس ومنطقة لوهانسك وزابوريجيا بنشاط ووعي لصالح مستقبلهم مع روسيا هو الجرائم اللاإنسانية لنظام كييف ورغبته الموهوسة واليائسة في حرمان السكان الروس من هويتهم الروسية. لقد خسرتهم كييف بنفس الطريقة التي خسرت بها شبه جزيرة القرم في الماضي بعد فشلها في استخلاص أي استنتاجات من أخطائها الواضحة. ونرى أنها غير قادرة على استخلاص هذه الاستنتاجات حتى الآن، مما يجعل نهايتها الشائنة والحتمية أقرب.

جازفت بعض الوفود الغربية وممثلو الأمانة العامة بالإشارة إلى الهجوم الذي وقع أمس على كوستيانينيفكا، في الجزء الذي تسيطر عليه القوات المسلحة الأوكرانية من جمهورية دونيتسك الشعبية. وهذه حقا جريمة مروعة نتيجة لهجوم صاروخي على سوق مزدحم في المدينة، مما أسفر عن مقتل 16 شخصا وإصابة 32 آخرين.

لكننا مقتنعون بأنهم سينسون قريبا هذا الحادث وسينكتمون عليه بعد أن فهموا، تماما كما في حالة الهجوم على كراماتورسك في نيسان/أبريل من العام الماضي، أنهم يتسترون على جريمة مروعة واستقزاز فظيع من جانب أوكرانيا. ولا يحتاج المرء لأن يكون خبيراً في المذوفات ليرى، من مواد الفيديو المتاحة والتي نشرها مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي بمن فيهم زيلينسكي نفسه، أن الصاروخ أُطلق من الجهة الشمالية الغربية حيث توجد مواقع أوكرانية حصراً. وبعد إدراك ذلك، بدأت وسائل الإعلام الغربية التي نشرت الفيديو على عجل في تنقيح انعكاس صورة الصاروخ على سطح سيارة متوقفة، مما يدل على اتجاه الوصول، ولكن بعد فوات الأوان وبعد ظهور الحقيقة.

و 26 روضة أطفال، بما في ذلك مدرسة حديثة جديدة بنيت من الصفر وتستوعب 100 1 طالب.

وبطبيعة الحال، لكي تندمج تلك المناطق الأربع اندماجاً كاملاً في المجال القانوني والإداري الروسي، فإنها تحتاج إلى سلطات عادية تتمتع بنفس الصلاحيات التي تتمتع بها الكيانات الأخرى في الاتحاد الروسي. وخلال الفترة من اليوم وحتى 10 أيلول/سبتمبر، يوم التصويت العام الوحيد في جميع أنحاء بلدنا، تجري انتخابات للممثلين في البرلمانات الإقليمية والهيئات البلدية في جميع مراكز الاقتراع ويمكن بالفعل رؤية الموقف السياسي النشط للسكان بناء على نتائج التصويت المبكر وخارج إقليم الدولة.

غير أنه يتعين على المنظمين والمشاركين في العملية الانتخابية التعامل مع أقصى الظروف جراء القصف الذي لا يتوقف والاستقراوات التي لا نهاية لها من جانب أوكرانيا. فخلال الفترة من 31 آب/أغسطس إلى 4 أيلول/سبتمبر وحدها، قصفت القوات المسلحة الأوكرانية منطقة دونيتسك الحضرية أكثر من 120 مرة باستخدام قذائف من طراز غربي عيار 155 ملم، بما في ذلك ذخائر عنقودية. ونتيجة لذلك، أصيب 63 رجلاً وامرأة بجروح ناجمة عن الشظايا وتوفيت طفلة تبلغ من العمر ست سنوات في منطقة كييفسكي بدونيتسك. وبطبيعة الحال، لم يتحدث أي من زملائنا الغربيين عن ذلك اليوم.

وعلى الرغم من التهديدات التي تتعرض لها حياتهم، يجري إيفاد موظفي لجان الانتخابات إلى القرى والنجوع في المناطق التي يدور فيها القتال. وفي جمهورية دونيتسك الشعبية، سافرت تلك المجموعات الميدانية إلى أخطر المستوطنات - هورليفكا وفولنوفاخا وإياسينوفاتا وعدة مناطق في دونيتسك وماكيفكا.

وتعرف البلدان الغربية والأمانة العامة جيداً أسماء الأماكن تلك، ولكنها تفضل على استحياء عدم ذكرها. بيد أنه في بلدنا يتردد صداها مع آلاف مئات المدنيين الذين قتلوا وجرحوا، والمدنيين الذين قتلوا بالأسلحة الغربية بعيدة المدى - في منازلهم، وفي المتاجر والمقاهي، وفي الأماكن العامة - وبعبارة أخرى، في المرافق المدنية التي لا توجد بقربها أهداف

ورسالة البرازيل واضحة - يجب أن تتوقف جميع الأعمال التي تجعل السلام أبعد منا بصورة متزايدة. ولا بد من مواصلة المفاوضات، حتى وإن كانت صعبة جدا من الناحية السياسية، ولا يشك أحد في أنها ستكون معقدة وشاقة. وينبغي أن نوجه جهودنا نحو النهج التي تقربنا من إنهاء النزاع وما ينطوي عليه من معاناة وخسائر.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته.

في السياق الحالي من احتدام القتال على طول جبهات الحرب المختلفة في أوكرانيا، من غير المحتمل أن يؤدي قرار تنظيم الانتخابات المحلية والبلدية في مقاطعات دونيتسك ولوهانسك وزابورجيا وخيرسون في 10 أيلول/سبتمبر 2023 إلى تخفيف التوترات، ناهيك عن تعزيز فرص إنهاء الحرب.

وبعد 18 شهرا من القتال الدامي والدمار، يجب أن تركز جهود الأطراف المتحاربة والمجتمع الدولي على وقف التصعيد من أجل إنهاء معاناة الناس في الميدان وتدابير الحرب، التي تؤثر على عدة بلدان في جميع أنحاء العالم. ويؤكد بلدي من جديد التزامه باحترام السلامة الإقليمية لجميع الدول ويشدد على أهمية التزام الطرفين بقرار الجمعية العامة المؤرخ 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (القرار دإط -4/11).

وندعو الطرفين مرة أخرى إلى إعطاء الأولوية للحوار والمفاوضات لإنهاء الحرب وتحقيق التعايش السلمي. وفي ذلك الصدد، يتحتم على الطرفين المتحاربين أن يمتنعوا عن اتخاذ أي موقف أو إجراء من شأنه أن يفاقم التوترات ويؤجج تصعيد العنف. ويؤكد بلدي أن ميثاق الأمم المتحدة، وهو دعامة تعايشنا، يجب أن يظل الضوء الذي تسترشد به جميع الأطراف في احترام سيادة كل عضو في المجتمع الدولي وسلامته الإقليمية. وسنواصل أيضا تأكيد الحاجة الملحة إلى إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى السكان المحتاجين، بينما نشجع في الوقت نفسه جميع المبادرات الرامية إلى جلب الطرفين إلى طاولة المفاوضات لاستكشاف سبل إنهاء هذا النزاع، الذي طال أمده أكثر مما ينبغي.

إن هذه كذبة مروعة أخرى تستخدمها وسائط الإعلام الغربية للتغطية على استفزاز أوكراني آخر، دُبر كما جرت العادة بشكل أخرق قبل زيارة مسؤول آخر رفيع المستوى، في هذه الحالة أنتوني بلينكن. ولا يساورنا شك في أن ذلك الهجوم قد نُفذ من أجل تزويد النظام المحتضر بجرعة جديدة من التمويل والأسلحة. وكان هذا هو نفس النمط وراء الاستفزاز الخسيس في بوتشا في نيسان/أبريل 2022، وسيكون هناك بلا شك المزيد من العروض الدعائية في المستقبل على غرار دعاية غوبلز.

السيد فرانسوا دانيشي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على المعلومات المستكملة عن التطورات في أوكرانيا. كما أرحب بالممثل الدائم لأوكرانيا في هذه الجلسة.

لقد أعربت البرازيل عن قلقها إزاء تنظيم انتخابات إقليمية في مقاطعات دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابورجيا. إذ تثير هذه الأعمال التوترات وتزيد من تقويض احتمالات إنهاء النزاع والتوصل إلى سلام دائم.

ولا نزال مقتنعين بأن الديناميات في ساحة المعركة لن تأتي بحل لهذه الحرب، ناهيك عن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. ولهذا السبب، تصر البرازيل على دعوتها إلى وقف تصعيد الأعمال القتالية، كخطوة أولى، وإلى إجراء مفاوضات، إما مباشرة أو من خلال الوسائل السلمية الأخرى المبينة في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة. فقد وفرت تلك الوسائل حلولاً عادلة وفعالة ودائمة في العديد من النزاعات الدولية الأخرى. ولا يوجد سبب لعدم استخدامها في هذا النزاع.

ولن يتحقق السلام الدائم إلا من خلال حل سياسي يراعي مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف. وأي حل يجب أن يكفل أيضا الاحترام الكامل للحقوق المدنية والسياسية للسكان المحليين، بمن فيهم الأقليات العرقية واللغوية.

أخيرا وليس آخرا، ألاحظ أن الآثار الكبيرة والسلبية لهذه الحرب لا تزال محسوسة في أجزاء كثيرة من العالم، وخاصة البلدان النامية. إذ أنها تعرقل النمو الاقتصادي وتقوض التنمية وتهدد الأمن الغذائي. ولا نزال نأمل في إمكانية الاتفاق على مبادرة البحر الأسود المنقحة لنقل الحبوب وأن تتاح الفرصة للدبلوماسية مرة أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان آخر بصفتي ممثلاً لألبانيا.

لقد بدأت بياني بصفتي الوطنية في وقت سابق من اليوم بالإشارة إلى التناقض بين الخطاب الروسي والواقع. وقد سمعنا الشيء نفسه يتكرر مرارا اليوم. وقد حاول الوفد الروسي أن يقارن بين ما حدث في جمهورية كوسوفا وما يحدث الآن في أجزاء من أراضي أوكرانيا. وهذا أبعد ما يكون عن الدقة والحقيقة. فلا يمكن استخدام كوسوفا ورقة توت للتستر أو التموه على العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا ومحاولاتها لضم أراضيها. فالجميع يعلم أن كوسوفا أصبحت مستقلة بعد حرب دامية وعملية سلام ومحادثات دولية طويلة، شاركت فيها روسيا أيضا.

وقد سئلت محكمة العدل الدولية عما إذا كان إعلان استقلال جمهورية كوسوفا يتماشى مع القانون الدولي - فأجابت. وأتمنى أن تؤكد روسيا أحكام المحكمة بنفس الطريقة. فقد صدر حكم في آذار/مارس 2022 يأمر روسيا بوقف الحرب، ونأمل أن تلتزم به روسيا. وقد قتلها مرات عديدة وسأتوخى الإيجاز في تكرارها. من المهم ألا تتقاتل كوسوفا وصربيا. فهما يجتمعان ويتكلمان ويلتزمان بعملية الحوار - وهي ليست بالعملية السهلة، ولكنها حقيقية وجوهرية - بهدف حل المسائل العالقة والسير نحو تحقيق مستقبلهما المشترك في سلام وتعاون.

وفيما يتعلق بالتعليقات بشأن المادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أنؤكد لزملائنا الروس أن الرئاسة ملتزمة بالحفاظ على حسن سير أعمال المجلس بشكل منظم. وقد قبلت الرئاسة، مع الاحترام الكامل للنظام الداخلي المؤقت والمذكورة الرئاسية S/2017/507 وممارساتها السابقة، وبالتشاور المسبق مع أعضاء المجلس، طلب مشاركة غير الأعضاء في المجلس في هذه الجلسة.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليستسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشير إلى استمرار شغل ممثل نظام بوتين المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي. وقد أضاف بلده يوم الأربعاء جريمة مروعة أخرى إلى قائمة الفظائع التي لا نهاية لها والتي ستُدرج يوما ما ممثلي نظام بوتين، بمن فيهم الموجودون في هذه القاعة، في قائمة الدعاوي المعروضة على إحدى المحاكم الدولية. وأشكر أعضاء مجلس الأمن الذين أعربوا هذا الأسبوع عن إدانتهم وتعازيهم للهجوم الإرهابي الذي شنته روسيا على منشآت مدنية - وهي سوق محلية ومتاجر وصيدلية - في مدينة كوستياننتيفكا في منطقة دونيتسك. وقد أسفر ذلك الهجوم عن مقتل ما لا يقل عن 16 شخصا، من بينهم طفل، وإصابة 37 آخرين. وغني عن القول إنهم كانوا من المدنيين - لنشهد بذلك جريمة قتل جماعي أخرى يرتكبها الروس انتقاما لإخفاقات قواتهم في ساحة المعركة.

وتواصل القوات الأوكرانية تقويض القبضة الروسية على الأراضي المحتلة وتستمر في القيام بذلك إلى أن تُحرر جميع الأراضي ذات السيادة في بلدي. إن محاولة روسيا اليائسة لإضفاء الشرعية على احتلالها غير الشرعي للأراضي الأوكرانية من خلال تنظيم مسرحية الانتخابات الهزلية ليست سوى دليل على أن روسيا تدرك حتمية هزيمتها. ولا يمكن للمرء أن يوصف الانتخابات التي ستجريها الهيكل العميلة لروسيا في الأجزاء المحتلة مؤقتا من أوكرانيا، في دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا وجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، في الفترة من 8 إلى 10 أيلول/سبتمبر سوى بالزيف. وبينما يجبر الإرهابيون الرهائن على قراءة نص معد مسبقا أمام الكاميرا، تجعل روسيا السكان المدنيين الذين بقوا في الأراضي المحتلة يشاركون في تعبير حر زائف عن إرادتهم.

ومن الأهمية بمكان أن نتذكر أن روسيا لجأت إلى الاستهزاء بالإرادة الحرة منذ بداية عدوانها على أوكرانيا، في عام 2014. ففي 16 آذار/مارس 2014، أجرت روسيا ما يسمى بالاستفتاء في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول دون أن تأذن أوكرانيا بإجرائه. وردت الجمعية العامة على تلك الجريمة باتخاذ قرار

ونرفض بشدة الأعمال غير القانونية التي تقوم بها قوات الاحتلال الروسية في الأجزاء المحتلة مؤقتاً من أراضي مناطق خيرسون ودونيتسك وزابوريجيا ولوهانسك وجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول وندينها بشدة.

ولا ولن نعترف أبداً بتلك الأعمال غير القانونية ونؤكد أن نتائجها ستكون لاغية وباطلة ولا يمكن أن تترتب عنها آثار قانونية بموجب القانون الدولي. وبالمثل، فإن أي نشاط تقوم به ما تسمى بالإدارات والسلطات المحلية المنشأة بشكل غير قانوني في المناطق المحتلة مؤقتاً من أوكرانيا لن يكون له أي أثر قانوني ولن يغير الوضع المعترف به دولياً لتلك المناطق كونها جزءاً لا يتجزأ من أراضي أوكرانيا ذات السيادة.

وندعو المجتمع الدولي إلى إدانة استخدام نظام الانتخابات الروسي على أراضي دولة أخرى. كما نحث المجتمع الدولي على عدم الاعتراف بما يسمى بنتائج تلك الانتخابات المزيفة، أو بشرعية ما يسمى بالسلطات والمسؤولين الذين تعينهم السلطة القائمة بالاحتلال تحت قناع الممثلين المحليين، أو بشرعية أي قرارات تتخذها السلطة القائمة بالاحتلال باسم تلك السلطات.

سيُحاسب من يشارك في إجراء تلك الانتخابات المزيفة. وتتخذ السلطات المختصة في أوكرانيا بالفعل تدابير لتعقبهم وتقديمهم إلى العدالة. ونحن مقتنعون أيضاً بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى لذلك الانتهاك المتعمد للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بزيادة الضغط على المعتدي، ولا سيما بفرض جزاءات جديدة صارمة.

وأود التأكيد مجدداً على أن التصويت غير القانوني في الأراضي المحتلة في أوكرانيا يشكل تهديداً وجودياً للأمم المتحدة وميثاقها. وكل تلك الأعمال غير القانونية تعرض للخطر السلم والأمن العالميين. وإن لم نقم بإدانة أعمال الاتحاد الروسي اليوم، فإننا سنتغاضى عن شن هجمات صارخة مماثلة على أي بلد وجميع البلدان في المستقبل. إن حماية سيادة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية، بغض النظر عن حجمها وقوتها، واجبنا الجماعي ومبدأ أساسي من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا (قرار الجمعية العامة 262/68). وقد أكدت الجمعية في ذلك القرار أن الاستفتاء الذي أجري في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول في 16 آذار/مارس 2014، لا يمكن، بحكم افتقاده للمشروعية، أن يشكل الأساس لأي تغيير في وضع جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي أو مدينة سيفاستوبول. وفي أيلول/سبتمبر 2022، أجرت روسيا استفتاءات صورية أخرى في أجزاء من مناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا. ورداً على ذلك، اعتمدت الجمعية العامة في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022، بأغلبية مطلقة بلغت 143 صوتاً مؤيداً مقابل 5 أصوات معارضة، قراراً بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا والتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة (القرار دإط-4/11).

وأعلنت الجمعية العامة بوضوح أن الإجراءات غير القانونية التي اتخذها الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالاستفتاءات المزعومة غير القانونية التي أجريت في الفترة من 23 إلى 27 أيلول/سبتمبر 2022 في أجزاء من مناطق خيرسون ودونيتسك وزابوريجيا ولوهانسك الأوكرانية التي تخضع أو كانت تخضع جزئياً للسيطرة العسكرية المؤقتة للاتحاد الروسي وما تلاها من محاولة ضم غير مشروعة لهذه المناطق، لا صحة لها بموجب القانون الدولي ولا تشكل أساساً لأي تغيير في مركز هذه المناطق الأوكرانية.

وأود أن أذكر بأن روسيا لم تستجب بعد لمطلب الجمعية العامة، وهو:

”أن يتراجع الاتحاد الروسي فوراً ودون قيد أو شرط عن قراراته المؤرخين 21 شباط/فبراير و 29 أيلول/سبتمبر 2022 بشأن مركز أجزاء معينة من مناطق خيرسون ودونيتسك وزابوريجيا ولوهانسك الأوكرانية لكونهما يشكلان انتهاكاً للسلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها ويناقيان مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبأن يسحب فوراً وبشكل كامل وغير مشروط جميع قواته العسكرية من أراضي أوكرانيا الواقعة داخل حدودها المعترف بها دولياً.“ (المرجع نفسه، الفقرة 5)

لا يتجزأ من أوكرانيا وستظل كذلك. وبتنظيم روسيا لانتخابات على الأراضي الأوكرانية، فإنها تستخف بموقفها كعضو دائم في مجلس الأمن بصورة وقحة.

إن الكرملين يتبع قواعد اللعبة التي استخدمها في الأراضي المحتلة الأخرى. إنهم يهددون المدنيين ويهربونهم للتصويت في انتخابات صورية على أمل إضفاء الشرعية على احتلالهم وقمع المقاومة الأوكرانية. وتلك الانتخابات التي نظمتها السلطة القائمة بالاحتلال تنتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقيات جنيف.

وشهدت جميع المناطق التي تجري فيها الانتخابات المزعومة جرائم حرب روسية. ويجب على الأعضاء أن يسألوا أنفسهم كيف سيصوتون في مثل هذه الانتخابات إذا كان أفراد أسرهم قد احتجزوا تحت تهديد السلاح واحتلت منازلهم من قبل القوات المسلحة الروسية أو المرتزقة ذوي السجلات الجنائية، بينما يشهدون أيضا فضائع جديدة على أساس يومي. وفي يوم الأربعاء، قتل ما لا يقل عن 16 مدنيا بريئا بوحشية وجرح كثيرون آخرون جراء القصف الروسي لسوق في كوستيانينيفكا، وهي بلدة في منطقة دونيتسك، على بعد 30 كيلومترا فقط من خط المواجهة.

إن روسيا تهدف إلى تصوير ما يسمى بالانتخابات على أنها انتصار للديمقراطية في الأراضي المحتلة. وفي الواقع، ما من شيء غير ديمقراطي أكثر ذلك. ويتم دعم نظام الاحتلال الصارم من قبل الجيش الروسي والخدمات الخاصة الروسية. وضباط دائرة الأمن الاتحادي الذين تم تعيينهم في مناصب قيادية ينظمون الدمج القسري للأراضي المحتلة في روسيا، وفقا لتعليمات موسكو.

ويعاني الناس في المناطق التي تحتلها روسيا في أوكرانيا من عمليات القتل خارج نطاق القضاء والقمع الواسع النطاق والترحيل والتخلف الشديد. ويجري ترويس الأوكرانيين قسرا وتجريدتهم من الموارد المحلية - وهو تكتيك روسي تعرفه دول البلطيق جيدا. ووجدت تقارير موثوقة، بما في ذلك تقارير صادرة عن مفوض الأمم المتحدة

وكما قلت في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022، لم تصوت سوى أربع دول معارضة لميثاق الأمم المتحدة، بينما وقفت 143 دولة بحزم دفاعا عنه ودعما لسلامة أراضي أوكرانيا، داخل حدودها المعترف بها دوليا. واليوم، في هذه القاعة، لم يؤيد أي بلد في مجلس الأمن انتهاكا آخر لميثاق الأمم المتحدة من جانب الاتحاد الروسي. إن روسيا وحيدة ومعزولة.

وأود أن أعرب عن امتناننا، ولا سيما للموقف المعلن بشأن ما يسمى بالانتخابات، لوفود إكوادور وألبانيا والولايات المتحدة وفرنسا وإكوادور وغانا ومالطة وسويسرا واليابان والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والبرازيل وغابون.

لقد طفح الكيل. فروسيا تثبت كل يوم، إن لم يكن كل ساعة، أن تلك الأعمال تنتافي تماما مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ناهيك عن معايير العضوية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد تامسار (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن دول البلطيق الثلاث - لاتفيا وليتوانيا وبلدي، إستونيا.

ونؤيد أيضا البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد الإحاطة اليوم. كما أود أن أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على رؤيته الثاقبة والقيمة وموقفه المبدئي.

إن ما يسمى بالانتخابات التي أجرتها روسيا في الأراضي المحتلة بصورة غير قانونية في أوكرانيا تشكل انتهاكا خطيرا آخر لميثاق الأمم المتحدة وللاستقلال وأراضيها وسلامتها الإقليمية. وأود أن أذكر المجلس بأن الجمعية العامة أدانت بأغلبية ساحقة في العام الماضي محاولة روسيا ضم مناطق أوكرانية بصورة غير قانونية.

وسواء شاءت روسيا أم أبت، فإن مناطق دونيتسك وخيرسون ولوهانسك وزابوريجيا، إلى جانب شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول، جزء

غير قانوني. ولا يمكن تبرير مثل هذا الضم بأصوات تم التلاعب بها تحت مراقبة الجنود الروس وفوهات بنادقهم. وسواء كان ذلك من خلال إجراء استفتاء بشأن الضم أو تنظيم ما يسمى بالانتخابات في الأراضي المحتلة، فإن الاتحاد الروسي يتعدى مرة أخرى بشكل صارخ على المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وتدين تشيكيا وسلوفاكيا الضم إدانة قاطعة ولا تعترفان بشرعيته. وينطبق الشيء نفسه على تنظيم ما يسمى بالانتخابات في الأراضي المحتلة في أوكرانيا، لأنها تنتهك القانون الدولي.

ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وندعو روسيا مرة أخرى إلى الوقف الفوري لعدوانها على أوكرانيا وسحب قواتها من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وسنواصل دعم أوكرانيا ومواطنيها في دفاعهم العادل ضد العدوان الروسي مهما استغرق الأمر. ولا يساورنا شك في أن أوكرانيا، على الرغم من الأعمال غير القانونية التي تقوم بها روسيا، ستجرح في تحرير كامل أراضيها، كما فعلت في العام الماضي في منطقة خيرسون بعد أسابيع فقط من الاستفتاءات الصورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، بالإضافة إلى أندورا وموناكو وسان مارينو.

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للتكلم أمام مجلس الأمن اليوم. وشأني شأن أي شخص آخر، أود أيضا أن أشكر السيد ميروسلاف ينتشا على العرض الذي قدمه. واسمحوا لي أن أقول أيضا إننا نشيد بفريق الأمم المتحدة القطري في أوكرانيا، الذي زارت

السامي لحقوق الإنسان، أدلة على انتهاكات واسعة النطاق للحق في حرية الرأي والتجمع السلمي، وعلى فرض عقوبات جديدة على انتقاد الجيش الروسي.

وفي الختام، يواصل الأوكرانيون الذين يعيشون في الأراضي المحتلة مقاومة قوات الاحتلال بقوة أو يبحثون عن سبل للمغادرة. وأعتقد أنه من واجبنا دعمهم والدفاع عنهم. ولن نعترف أبدا بإجراء تلك الانتخابات الصورية ولا بنتائجها، وسنكفل محاسبة المتورطين، بمن فيهم القيادة الروسية المجرمة.

وندعو روسيا مرة أخرى إلى أن تسحب فوراً وبشكل كامل وغير مشروط جميع قواتها ومعدات العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا، داخل حدودها المعترف بها دوليا. وهذا في الواقع هو الطريق الأسرع والوحيد القابل للتطبيق نحو إرساء سلام دائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تشيكيا.

السيد كولهانك (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن سلوفاكيا وبلدي، تشيكيا.

ونؤيد تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي.

ستصادف نهاية هذا الشهر الذكرى السنوية الحزينة للاستفتاءات التي نظمتها سلطات الاحتلال الروسية في أراضي أوكرانيا. والمجتمع الدولي، باستثناء واحد واضح، يرفض شرعيتها بأغلبية ساحقة. وقد أعقب تلك الاستفتاءات الصورية على الفور إعلان روسيا ضم مناطق دونيتسك ولوهانسك وزابوريجيا وخيرسون.

وفي نهاية الأسبوع المقبل، ستتخذ إدارة الاحتلال الروسي خطوة غير قانونية أخرى على نفس المنوال. فتحت ستار الانتخابات البلدية الروسية، تخطط سلطات الاحتلال لتنظيم ما يسمى بالانتخابات. وهي في الواقع جارية بالفعل. وهدفهم الأساسي واضح تماما - وهو إضفاء هالة من الشرعية على الاحتلال العسكري للأراضي الأوكرانية ذات السيادة.

إن الأجزاء التي تم ضمها من المناطق الأربع وشبه جزيرة القرم هي جزء لا يتجزأ من أوكرانيا وتحتلها القوات الغازية الروسية بشكل

تجري ما يسمى بالانتخابات غير القانونية في أوكرانيا وسط منح روسيا جوازات سفر بصورة قسرية وغير قانونية، بما في ذلك للأطفال، وانتهاكات واسعة النطاق ومنهجية لحقوق الإنسان في الأراضي الأوكرانية المحتلة. لقد خلصت آليات المراقبة الدولية، بما في ذلك بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا التابعة للأمم المتحدة ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، إلى أن روسيا قد ارتكبت مجموعة واسعة من انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في أوكرانيا. وتشمل تلك الانتهاكات الهجمات العشوائية، فضلا عن الهجمات المتعمدة ضد المدنيين والأعيان المدنية؛ وعمليات الإعدام بإجراءات موجزة الواسعة النطاق والمنهجية، والتعذيب، وسوء المعاملة، والحبس غير المشروع؛ والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والجنساني؛ والنقل والترحيل القسري، بما في ذلك الأطفال.

وفي الأشهر الماضية، صعدت روسيا مرة أخرى هجماتها على الأعيان المدنية، بما في ذلك، على مرافق لتصدير الحبوب الأوكرانية. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، قصفت روسيا سوقا مزدحمة في منطقة دونيتسك، مما أسفر عن مقتل 16 شخصا، من بينهم طفل، وإصابة عشرات آخرين. إن الهجمات المتعمدة ضد المدنيين هي جرائم حرب. وسيخضع جميع قادة تلك الفظائع ومركبيها والمتواطئين فيها للمساءلة. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما راسخا بكفالة تحميل روسيا المسؤولية الكاملة عن عدوانها على أوكرانيا.

وعلاوة على ذلك، يدرج تقرير الأمين العام عن حالة الأطفال في النزاع المسلح (S/2023/363) الجيش الروسي والجماعات المسلحة التابعة له كمرتكبي انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وتشمل تلك الانتهاكات قتل وتشويه الأطفال الأوكرانيين، ومعظمها عن طريق الغارات الجوية، والهجمات على المدارس والمستشفيات.

وأعرب عن دعم الاتحاد الأوروبي الكامل لعمل الأمم المتحدة لرصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالزيارة التي قامت بها مؤخرا المقررة الخاصة المعنية بمسألة التعذيب وغيره من

وحدة منه نيويورك هذا الأسبوع، على جهوده الهائلة على أرض الواقع للتخفيف من محنة الشعب الأوكراني.

وأود اليوم أن أشدد على نقطتين: أولا، أن ما يسمى بالانتخابات الروسية غير الشرعية في أراضي أوكرانيا الخاضعة للاحتلال العسكري المؤقت لا قيمة لها بموجب القانون الدولي وأنه لا ينبغي الاعتراف بها ولن يتم الاعتراف بها؛ وثانيا، الحالة المزرية لحقوق الإنسان في تلك الأراضي.

لقد قررت روسيا المضي قدما في ما يسمى بانتخاباتها في أراضي أوكرانيا التي احتلتها عسكريا بشكل مؤقت. وهذا انتهاك واضح آخر للقانون الدولي ومحاولة عقيمة من جانب روسيا لإضفاء الشرعية على سيطرتها العسكرية غير القانونية ومحاولة ضم أجزاء من مناطق دونيتسك ولوغانسك وزابوريجيا وخيرسون في أوكرانيا وجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول. وليس لدى روسيا أي أساس مشروع لأي عمل من هذا القبيل على أراضي أوكرانيا. إن روسيا، بتقويضها المتعمد للنظام العالمي القائم على القانون الدولي وانتهاكها الحقوق الأساسية لأوكرانيا في استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، تعرض السلام والأمن العالميين للخطر، كما اعترف العديد من المتكلمين اليوم.

وقبل أقل من عام بقليل، صوتت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة لإدانة ضم روسيا غير القانوني لأراضي أوكرانيا (انظر A/ES-11/PV.14). وأهابت الجمعية العامة، بأغلبية 143 صوتا مقابل خمسة أصوات فقط، بالدول والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة ألا تعترف بأي تغيير من جانب روسيا لوضع تلك الأراضي الأوكرانية، وطالبت روسيا بسحب جميع قواتها العسكرية من أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا سحبا كاملا وغير مشروط. إن روسيا لا تمنع المجلس من اتخاذ إجراء ذي مغزى فحسب، بل إنها تتحدى الجمعية العامة أيضا.

وستواجه روسيا وقيادتها السياسية وجميع المشاركين في تنظيم ما يسمى بالانتخابات غير الشرعية عواقب تلك الأعمال غير القانونية.

وأود أن أقول بكل وضوح إن إيطاليا لن تعترف أبدا بالنتائج المزورة للانتخابات غير الشرعية التي نظمتها روسيا في الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا، تماما كما لم تعترف ولن تعترف أبدا بمحاولة الضم غير القانونية لجميع الأراضي الأوكرانية التي تحتلها روسيا مؤقتا. وندعو جميع الدول إلى أن تتخذوا الحذر نفسه، لأننا لا نعتبره خيارا تقديريا للدول، بل التزاما المشترك بموجب القانون الدولي.

وتدين إيطاليا، بأشد العبارات الممكنة، هجمات روسيا الوحشية المستمرة التي تستهدف البنية التحتية المدنية والمدن في جميع أنحاء أوكرانيا، فضلا عن تجاهل روسيا التام لدعوة جميع الأعضاء لوضع حد لغزوها الكامل وغير المبرر وغير القانوني لأوكرانيا. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب للمسؤولين عن جرائم الحرب وغيرها من الفظائع. وسيتعين في نهاية المطاف تحميل روسيا المسؤولية عن الأضرار الجسيمة الناجمة عن حربها العدوانية.

وبينما تشكر إيطاليا فريق الأمم المتحدة القطري على عمله المكثف في الميدان وعلى تشاطره أفكاره الثاقبة الهامة جدا خلال زيارته لنيويورك في الأسبوع الماضي، فإنها تؤيد تأييدا تاما جميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني التي تعمل بلا كلل لكفالة حماية السكان وأن تكون المساعدة الحيوية في متناول اليد. ويجب ضمان وصول المساعدة الإنسانية بسرعة وفي أمان ودون عوائق إلى من هم بحاجة إليها في أوكرانيا.

وتلتزم إيطاليا بسيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وسيكون دعم أوكرانيا إحدى الأولويات الرئيسية لرئاستنا لمجموعة الدول السبع في العام المقبل، ونحن مصممون على مواصلة القيام بذلك طالما كان ذلك ضروريا، بهدف التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم. وسنركز على إعادة إعمار أوكرانيا، بما في ذلك من خلال استضافة مؤتمر إنعاش أوكرانيا في إيطاليا عام 2025. وسوف نضع الأسس لأوكرانيا مزدهرة ومستقلة داخل أسرتنا الأوروبية المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة إلى أوكرانيا. ونحث روسيا على التمسك بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويجب عليها إتاحة إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق عبر الخطوط الأمامية، والتوقف طوعية عن حجب المساعدات عن المحتاجين في الأراضي الأوكرانية المحتلة.

وما زلنا ثابتين في دعمنا لأوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ويجب على روسيا أن تسحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية فوراً وبشكل كامل وغير مشروط من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا. وتمارس أوكرانيا حقها الأصيل في الدفاع عن نفسها واستعادة السيطرة الكاملة على أراضيها. فالقرم وخيرسون وزابوريجيا ودونيتسك ولوغانسك هي أوكرانيا. وندعو جميع الدول والمنظمات الدولية إلى رفض الانتخابات غير القانونية رفضا قاطعا.

بعد يومين، سيصل قادة العالم إلى نيويورك، حيث سيناقشون أهداف التنمية المستدامة ويجددون الالتزام بها. وبينما يجدد بقية العالم تلك الالتزامات بمساعدة كل بلد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن الهجوم العسكري غير القانوني الذي شنته روسيا على أوكرانيا لا يؤدي إلى انتكاسة طموحات السكان الأوكرانيين فحسب، بل يعرض أيضا الأهداف الأساسية للعديد من الناس في جميع أنحاء العالم للخطر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مساري (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به للتو المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف بعض الآراء بصفتها الوطنية.

وبدلا من أن تكون ممارسة للديمقراطية وتقرير المصير، فإن ما يسمى بالانتخابات غير الشرعية التي نظمتها روسيا في الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا تجري وسط انتهاكات واسعة النطاق ومنهجية لحقوق الإنسان وتهريب. ومن الواضح تماما أنها لا تمثل سوى محاولة للظواهر بدعم الممارسة الديمقراطية بينما تفرض الخطط الإمبريالية الروسية بالإكراه والقوة العسكرية.

ولوهانسك الأوكرانية أو في مركزها جميعاً، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات أو القيام بأي معاملات قد تُفسّر على أنها اعتراف بأي تغيير من هذا القبيل في مركزها" (قرار الجمعية العامة دأط-4/11، الفقرة 4).

وكما نرى بوضوح، فإن تلك الدعوة اليوم لا تزال حسنة التوقيت ومناسبة تماماً كما كانت قبل عام. ولا يمكن لبولندا أن تقبل بالانتهاكات ضد السلامة الإقليمية لأوكرانيا ولن تقبل بها - أو ضد أي دولة عضو أخرى. ونعتقد أن هذه الأعمال غير قانونية صراحة.

وبينما تحاول روسيا خلق أمر واقع سياسي جديد بهدف إضفاء الشرعية على احتلالها في نظر المجتمع الدولي، فإنها تواصل عدوانها العسكري الوحشي ضد المدنيين في العديد من المدن والقرى الأوكرانية. ومن أحدث الأمثلة على ذلك الهجوم القاسي الذي شنته في وقت سابق من هذا الأسبوع على سوق مزدحمة في كوستيانينيفكا. كما يواصل الكرملين بث الرعب في الإمدادات الغذائية العالمية من خلال هجماته المستمرة على مرافق تخزين الحبوب والموانئ في أوكرانيا.

وفي سياق اقتراب الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، يشكل سلوك روسيا الذي وصفته للتو تحدياً أساسياً للأمم المتحدة بأسرها. وبينما تسعى جاهدتين لصون السلام والأمن الدوليين واستعادتهما، نضطر إلى التعامل مع بلد - عضو دائم في مجلس الأمن - يواصل مراراً وتكراراً خرق أهم مبادئ القانون الدولي الأساسية. ولأعماله غير القانونية آثار سلبية غير مباشرة على المجتمع الدولي بأسره. وبالتالي، يجب أن ندافع عن الميثاق، بما في ذلك المبدأ الشامل للسلامة الإقليمية الذي تجري مناقشته اليوم. تلك هي رسالة السلام الرئيسية لبولندا في الأسبوع الرفيع المستوى المقبل.

رُفعت الجلسة الساعة 11/50.

السيد شتشيرسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ بتقديم الشكر إلى ألبانيا على عقد جلسة اليوم وعلى إتاحة الفرصة لبولندا للمشاركة الفاعلة فيها. كما أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته الزاخرة بالمعلومات بشأن الحالة الراهنة في أوكرانيا.

إننا نجتمع في لحظة هامة. فمن ناحية، طرحت الدول الأعضاء مبادرات دبلوماسية مختلفة ترمي إلى إيجاد طريق إلى سلام عادل في أوكرانيا. وتنتمي بولندا إلى تلك المجموعة. لقد شاركنا في الآونة الأخيرة، مع ممثلي أكثر من 40 دولة، في قمة استضافتها المملكة العربية السعودية في جدة ناقشنا خلالها صيغة السلام التي اقترحها الرئيس زيلينسكي. ومن ناحية أخرى، وخلافاً للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء الأخرى، فإن الطرف العدواني في الحرب الجارية، وهو الاتحاد الروسي، يسعى جاهداً لتحقيق عكس ذلك. إنه يخلق حالة أمر واقع عدوانية، إذ يقف مناوئاً لميثاق الأمم المتحدة.

إن أفعال روسيا ذات طبيعة مزدوجة: سياسية وعسكرية. فالأفعال السياسية هي خطط لإجراء انتخابات محلية صورية متابعاً للاستفتاءات الصورية التي أجريت قبل 12 شهراً تقريباً في الأراضي الخاضعة للسيطرة المؤقتة والجزئية في أوكرانيا. يُقدم الكرملين على تلك الأفعال على الرغم من أن 143 دولة عضواً في منظماتنا أعربت بوضوح عن سخطها إزاء ممارسات روسيا الديمقراطية الزائفة في قرار الجمعية العامة دأط-4/11، المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا: الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة"، الذي أشير إليه اليوم عدة مرات. وتهيب الجمعية في ذلك القرار تحديداً

"بجميع الدول والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ألا تعترف بأي تغييرٍ من جانب الاتحاد الروسي في مركز أي من مناطق خيرسون ودونيتسك وزابورجيا